مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / جامعة وهران02/ المجلد 15 ع 01.
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

تَهافُت أُسْطورة المُلحِدين أمامَ بُرْهان المُتكلّمين

The Fall Down of Atheists' Myth Face to Motakalimines' Proof

Senouci sami * د. سنوسي سامي
فلسفة/ جامعة باتنة1. الحاج لخضر/الجزائر
sami.senouci@univ-batna.dz

DOI:10.46315/1714-015-001-006
الإرسال: 2025/07/15 القبول: 2025/09/15 النشر: 2026/01/16

**

ملخص:

سَعَيْنا في هذه الدراسة إلى بيان فضل المتكلمين ودورهم البارز في إبطال أسطورة الملحدين، أو الدهريين، وقد ركزنا على إيراد الحجج الكلامية الدامغة لخرافة الإلحاد النافية لوجود الله، ولقد تصدّى المتكلمون للملحدين بالاستناد إلى ثنائياتهم الشهيرة، أوردنا منها: الواجب والممكن، القِدَم والحدوث، البقاء والفَناء، فتمّ الإبطال، وتهافتت أسطورة الإلحاد الدهرية أمام صمود المتكلمين وبرهانهم الصادق.

كلمات مفتاحية: المتكلمون؛ الملحدون؛ أسطورة الإلحاد؛ الثنائيات الكلامية.

Abstract:

In this research we try to demonstrate the role of Motakalimines (Muslim-Thinkers who treated Religions problematic related to GOD and Human) , in order to abolish the myth of Atheists, or Dahrists. We focused on the verbal arguments of atheism that negate God's existence. Motakalimines criticized atheists using their famous dualities, like Must & Possibility, Eternal & Created, and Immortality & Mortal. Thus, will invalidate the myth of atheism face to perseverance of Motakalimines and their sincere proof .

Keywords: Motakalimines, Atheists, Myth of Atheism, Kalami - dualities.

**

مقدمة (Introduction):

إن القارئ المُجيد لكتب المتقدمين في حضارتنا الإسلامية، لا يفوته يستفيد من نفائس العلوم الدينية، ومن عظيم مراسهم وبراعتهم في ذلك، ولعلّ أبرز تلك العلوم آنذاك علم الكلام، هذا العلم الذي حاز شُهرة في كتب المؤرخين والرواة، على غرار كتب علماء الدين والفرق والمِلَل والنِّحَل، وإن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على مركزية المتكلمين في دائرة الحوار الحضاري، وتميُّزهم في الإنتاج المعرفي عهدئذ، ومدى فضلهم الكبير في رد الشبهات والأساطير المُسوّق لها ضد عقيدة التوحيد ومنها، أسطورة الإلحاد.

* الباحث المرسل: sami.senouci@univ-batna.dz

لقد جرت العادة أن لكل دين أعداء، ولما كان الدين الإسلامي خاتم الأديان وناسخها وجامعها، كَثُر حوله وضده الأعداء، كافرون ومنافقون ويهود ونصارى، ومشاغبون يُسَفسطون بمقالات ضالّة، أبرزهم أصحاب النظرية الدّهرية، ويسمون بالملحدين، وهم أشد المنكرين لأصول الدين، ولاسيما الأصل الأول – الله جل وعز- إذاً؛ فالإلحادية ليست فرقة من جنس الفِرَق الإسلامية يسَع المتكلمين مُجادلتهم بالتي هي أحسن، وليسوا فرقة من جنس الفرق التابعة لسائر الأديان السماوية كالنصارى، أو الأديان الأرضية كالمجوسية، بل إن الملاحدة شرذمةٌ شاذّة الاعتقاد، مَهمَّتها الجحود والإنكار والتكذيب للأديان، لهذا اخترنا أن ننعت مساعيهم بالأسطورة الإلحادية.

ناظَرَ المتكلمون الملحدين الدّهْريين وهفَّتوا مزاعمهم وأساطيرهم بالدليل العقلي الصريح، ولكن قد يقول قائل: لماذا بقيت الأسطورة الإلحادية إلى يومنا هذا؟ ولم تندثر كما اندثرت بعض النِّحل الدينية القديمة؟ والرد هو أن الإلحاد فرار من الدين الحق، ويتوالد الملاحدة في كل الأجيال، كما يتوالد المؤمنون والمنافقون والكافرون على حدّ سواء، ونحن في هذه الدراسة سنسعى إلى بيان دور المتكلمين وفضلهم في إبطال أسطورة الملحدين، فنطرح الإشكال بقولنا: كيف نبرهن على دور المتكلمين في دحض أسطورة الملاحدة الدهريين؟

أولا: مداخل تمهيدية شارحة.

يقتضي البحث في المسائل الإيمانية المخالفة للعقيدة الإسلامية، الوقوف برؤية تمحيصية على أهم الاصطلاحات كمفاتيح ومداخل تشرح طبيعة الخلاف من أصولها الأولى، أصول ديننا التوحيدي الحنيف، ولما كنا بغرض محاولة كشف فضائح الملحدين، وما يروجون به لاعتقاداتهم، لزمنا الوقوف عند مفهمة أهم الاصطلاحات العقدية في ذلك:

1 - المفهوم العقديّ/الكلاميّ لمصطلح (الإلحاد):

فضَّلنا بيان المعنى الكلامي لمقولة الإلحاد لمدى حاجتنا إلى الاشتغال عليها، وقد وردت فِعْلاً بصيغة (يُلحدون) في القرآن الكريم في عدة مواضع، ومنها قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ))[فصلت: 40].

هو بمعنى:" ألْحَدَ الحافر ولَحَد، إذا مالَ فحَفرَ في شقّ، فاسْتُعير للانحراف في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحة والاستقامة، وقُرئ يُلحدون ويُلحدون"، (الزمخشري، 2009، ص970) إذاً؛ فالإلحاد في القرآن يعني الانحراف والضلال والزيغ عن الصراط العقدي التوحيدي.

أما الإلحاد عند جمهور المتكلمين فهو"ضد التوحيد، والخروج عن الحق، وكذلك المروق وميل عن الإسلام(علي، إبراهيم وآخ، 1436، ص123)، وبناء على هذا التقرير فإن الإلحاد يجري مجرى

الاعتقاد الذي يُضادّ العِلْم، ويعاند صاحبه العلم والحق معاً، فالدين الحق لا يناقض العِلم، وبهذا يتطابق الإلحاد بالجهل المُكابر، "والجهل هو الاعتقاد الذي إذا كان له متعلّق لم يكن مُعتقده على ما اعتقد، وهو يوجب كون من اختص به جاهلا، والجاهل: من اعتقد في شيءٍ ليس معتقده على ما اعتقدهُ، وكل علم اعتقاد وليس كل اعتقاد علماً .(النيسابوي، ص 90).

هذا الإخبار الشّارح يفضي بنا إلى القول بأن الإلحاد في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين هو المناقض للأديان بصفة كلية ومن كل الوجوه، أو هو اللا عقيدة أصلا، فهو الكفر بالله –تعالى-، والمُلحِد هو الذي يحكم على قضية(الله موجود) بالكذب والإنكار القاطع، والتعَصُّب لهذا الإنكار، وقد سُمُّوا عند المتقدمين بالدهريين والطبيعيين، (الحفني، 2000، ص 89) وفي كلمة جامعة مانعة، الإلحاد هو نفي وجود الله وكل شرطياته، من إلهيات ونبوات وسمعيات، إذِ الإلحاد هو الإنكار القاطع لأصول الدين، ولا سيما أصل الأصول (الله –جل وعز-).

2 - الأسطورة أو الأُكذوبة:

يردِّدُ العوام اصطلاح الأسطورة ويعنون بها الخرافة التي لا توافق الحق في شيء، ومن حُسْن حظّهم أنهم مصيبون في هذا الفهم، إذ الأسطورة هي أحاديث باطلة، وأكاذيب لا أساس لها من الصدق والبرهان، وللإشارة فإن الأسطورة ارتبطت بالحقل الديني، لهذا وردت في القرآن الكريم مُقترنةً بدعاوى الكفار والمشركين بخصوص التنزيل السماوي الكريم، وحدثَ هذا في زمن نزول القرآن، حيث شَبَّهَ المشركون الآيات القرآنية والسور بأساطير الأولين، ونزلت آيات كثيرة تثبت مقالاتهم الباطلة ومنها: ((إن هذا إلاّ أساطير الأولين)) [الأنعام 25].

والمقصود بأساطير الأولين آنذاك هو قصص وسفسطات وأحاديث وأباطيل الأولين من البشرية، "فيجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافات وأكاذيب وهي الغاية في التكذيب، (الزمخشري، 2009، ص323)، وبالجملة الأسطورة هي الأكذوبة المنصوصة والمُقنَّنة لغرض ما، وفي الأغلب تكون لاعتناق مذهب ما أو لإنكار الدين ولواحقه كالإلحاد، لهذا عمَدنا إلى تسمية مقالات الملحدين بالأساطير، إذْ هي في جوهرها أكاذيب وأباطيل يتم الترويج لها وإشاعتها للمروق عن الحق والدين التوحيدي الدامغ ببرهانه الصادق، والأساطير عموما هي كالأحلام لغتها بدائية ورمزية، ولها مظهر رمزي مريض، لا توافق العقل والعلم في شيء، لهذا حاربتها الأديان الكتابية والفلسفات، (الحفني، 2000، ص60) ويُعدّ الإلحاد من جنس الأسطورة الأكذوبة، كونه لا يوافق الدين ولا والعلم ولا الفلسفة في أي من مقولاتها.

3 ـ التقارب المفاهيمي بين: (الإلحاد والكفر والشّرك):

لا شك أن ضبط المفاهيم العقدية يورث اقتداراً على تمييز مقاصد كل المِلَل والنِّحل، وتاليا الرِّباط في سبيل ردّ شُبهاتها وإبطالها، وهناك اصطلاحات شائعة في موروثنا الإسلامي القرآني والكلامي، منها: اصطلاح والكفر والإلحاد، ومع تشاركها في الدلالة فإنها ليست متطابقة المعنى، ودليل ذلك أن الكفر: "هو تكذيب الرسول صلوات الله عليه في شيء مما جاء به، والإيمان: تصديقه في جميع ما جاء به، فاليهودي والنصراني كافران، لتكذيبهم الرسول، والبرهمي كافر بطريق الأولى؛ لأنه أنكر مع رسولنا سائر الرسل، والدهري كافر بطريق الأولى؛ لأنه أنكر المُرسِل مع الرُّسل.(الغزالي، 2017، ص54) وبقول شارح؛ الكفر هو التكذيب في كل الحالات، فمن كان يهوديا أو نصرانيا فقد كذّب بالإسلام، ومن كان برهميا أو بوذيا أو ملحدا فقد كفَرَ كذلك، إذاً؛ فالإلحاد هو ذروة الكفر، لأنه إنكارٌ وجحود للمُرْسِل والرُّسُل والرسالات(الله تعالى والأنبياء-عليهم السلام- والكتب السماوية). وأيّ ضلال فوق ضلالة الإلحاد ؟

أما اصطلاح (الشّرك) فمن البديهة الكلامية أنه إشراك إله آخر مع الله تعالى من حيث العقيدة والعمل معاً، "وفي كتاب التكليف عن علي –عليه السلام- أنه قال:(من عبَدَ الاسم دون المعنى فقد كَفَر، ومن عبَد الاسم والمعنى فقد أشْرك، ومن عبد المعنى بحقيقة المعنى فهو مؤمنٌ حقاً) (علي، ح، ص 277)، وعموما ثمة اختلاف طفيف بين المتكلمين وعلماء الدين في الإشكال الدلالي بين اصطلاحي الشرك والكفر، فقالت طائفة بأن المشركين هم من أشركوا بالله تعالى إلهاً آخر، وليس اليهود والنصارى مشركين بل كافرين، وفيهم من يرى أن الكفر والشرك سواء، وهو قول الشافعي وغيره، أما الإباضية فترى أن الشرك غير الكفر، والمنافق كافر، والكافر اسم لمن يستحق أعظم أنواع العذاب. (دغيم، 1998، ص664)

والإلحاد هو الجَحود المطلق للخالق، والنِّحْلة الإلحادية هي الدَّهرية التي لا يعترف معتنقوها بوجود مؤثر في العالم، (دغيم، 2001، ص332) إذاً؛ فالحقل الدلالي يَصبُّ في حيّز واحد وهو الإنكار والجحود، المشرك يشرك بالله –تبارك وتعالى-، والكافر يكذب بتعاليم الله تعالى، أما الإلحاد فهو حضيض الضلالة والجهالة، وحسبنا من حقيقتها وصف جمال الدين الأفغاني بقوله:" النيشرية جرثومة الفساد، وأرومة الأداد، وخراب البلاد، وبها هلاك العباد، (الأفغاني، ج، 1320، ص5) والنيشرية هي الدهرية المشتقة من الفلسفة الطبيعية التي يُنكر أصحابها صانع العالم جملة وتفصيلا، وللأمانة فإن: " الدهرية هي أصل كل مذاهب الإلحاد والمادية التي عرفتها البشرية، كما يمكن اعتبار الفلسفة الوضعية الحديثة أحدث صور الدهرية القديمة، وهؤلاء الدهرية المنكرون للألوهية هم أقرب الكافرين من الملاحدة المعاصرين، (الشريف، 2016،

ص217) وقد حدّها المولى –جل ذكره- في آية قرآنية: ﴿ **وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: 24]**

وبالجملة هذا ما أردنا بيانه بخصوص الدّلالة التقريبية بين اصطلاحات: الكفر والشّرك والإلحاد، إذ يجوز أن نحكم عليها بأنها تتشارك في المعنى الإنكاري للدين أو أحد أصوله الصحيحة، ولكن الإلحاد النّامي من أصول الفلسفة المادية والطبيعية، يُعد أكبر الشّنع والضلالات، كون الملحد يزيد على المشرك والكافر بالإنكار المطلق لما يعتقدانه زيغاً وشططاً.

ثانيا: دور الثُّنائيات الكلامية في إبطال أسطورة الملحدين.

إن للثنائيات الشهيرة في علم الكلام الدور البارز في تهفيت مقالات الملحدين، والمعنى المراد من الثنائيات هاهنا هو التلازم المنطقي والعقدي لاصطلاح كلامي وآخر يستدعيه، فإذا قلنا بأن البارئ قديم، تستدعي القِدَمية ما يناسبها للإثبات وهي الحدوث لسواه وهكذا، والاعتراض يكون من جهة إبطال دعوى وجود الخالق الصانع الذي أتقن كل شيء وقدّرهُ تقديراً، فمتى استطاع المتكلمون إبطال عدم وجود الله استطاعوا بصفة نهائية تهفيت كل أصول الخرافة الإلحادية، وهاهنا يقع النقض من جهة الدلائل والحجج الكلامية والفلسفية على وجود الصانع، وسنحاول الوقوف على أشهر الثنائيات الكلامية ومنها: ثنائية الواجب والممكن، القدم والحدوث، البقاء والفناء.

1 – موجز مقالة الملحدين:

(الله غير موجود) هذه القضية الأم، وأصل العقيدة الإلحادية، يُنكر الملاحدة ويرون العالم لم يزل هكذا دون صانع ودون مدبر، كما زعموا أن الحيوان من النطفة، والنطفة من الحيوان، كذلك كان، وكذلك يكون أبداً، وهؤلاء زنادقة.(الغزالي، دت، ص96) ومرض الإلحاد في وجود الله عندهم يعود إلى دعاوى سفسطائية ومنها:

ـ دعوى الحركة الدورية الزمنية في الكون كله"إذ الحركة لا يمكن أن يوجد جزء منها أول لأنها منقسمة إلى ما لا ينقسم دائما"، (جيهامي، ج، 2000، ص397) وقد شاعت هذه الدعوى عند الفلاسفة المتقدمين في الفلسفة اليونانية، وفي تقديرنا هي التي دعت إلى التقرير بقدم العالم، إلا إن قِدَم العالم كمسألة عند أرسطو لها ما يسوغها إلهياً.

ـ دعوى التناقضات الشائعة في الكون والعبثية الواضحة، كالظلم واللامساواة في حياة الناس، وعجز الإله عن التدخل للعدل، وهذا دليل على عدمه المطلق، وكذا الموت الحتمي لكل الأحياء، أين هو الإله الصانع ليمنع الموت؟

وبالجملة ينكر الملاحدة وجود الله، إما بصفة مطلقة نظراً وعملاً، كما اتهم عندنا في الإسلام أبو العلاء المعري، والرازي محمد بن زكريا والروندي الملحد، هذا الأخير الذي كان إمام الملاحدة المتقدمين في تاريخ الحضارة الإسلامية، "وقد ألّف عدة كتب في تثبيت الإلحاد وإبطال التوحيد وجحد الرسالة وشتم النبيين عليهم السلام والأئمة الهادين، والعالم بما فيه قديم لم يزل لا صانع له ولا خالق ولا مدبّر، ومن ثبّت للعالم خالقا ليس كمثله شيء فقد أحال وناقض". (الخياط، 1993، ص2)، وإمّا ملاحدة بصفة نسبية كما هو حادث مع فلاسفة الإسلام المشّائين الذي يقدمون فلسفتهم الإلهية على أصل علم واجب الوجود بالكليات دون الجزئيات (بدوي، ع، 1984، ص220).

يؤسس الملحدون مقالاتهم في نفي وجود الله على الرؤية المادية الخالصة للكون، الرؤية الطبيعية الموغلة في نفي الغيبيات، لذا سموا بالدهريين، "فمما اعترضوا به أن قالوا: لم نر شيئا حدث إلا من شيء أو في شيء، فمن ادعى غير ذلك فقد ادعى ما لا يُشاهد ولم يُشاهد" (ابن حزم، 2010، ص108)، هذا الزعم الأكبر الذي نشأت عنه أسطورة الإلحاد، وامتدت إلى يومنا هذا وانتشرت ولا تزال.

2 ـ ثنائية الواجب والممكن:

إذا كان الواجب عند الفقهاء هو الفرْض، فإنه عند المتكلمين يوافق معناه مقاصد المناطقة والفلاسفة، لأنهم جميعا يؤسسون هذه الاصطلاحات على ما يشترطه العقل السليم، " فاعلم أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام: الوجوب والاستحالة والجواز، فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمُه، والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده، والجواز ما يتصور في العقل وجوده وعدمه" (السنوسي، 2009، ص29)؛ فهذه الأحكام العقلية الراشدة تنبئُنا بأن الواجب ما يستحيل عدمُه، لذا اصطلح عليه المتكلمون والفلاسفة واجب الوجود، وواجب الوجود يناقض العدم، ويقابله الممكن، والممكن عقلاً هو الجواز، أي يجوز وجوده وعدمه في آن.

إذاً؛ الملاحدة أمام حجة كلامية وفلسفية دامغة لا مناص لهم منها وهي حجة واجب الوجود وممكن الوجود، فإما أن يكون الكون بما فيه الإنسان واجب الوجود، وإما أن يكون ممكن الوجود، وواجب الوجود ما لا يحتاج في وجوده لغيره، أما الممكن فهو المفتقر إلى غيره في الوجود، ومن أحكام الواجب التي لا ينكرها إلا جاحد: "أن يكون قديما أزليا لأنه لو لم يكن كذلك لكان حادثاً، والحادث ما سبق وجوده بالعدم مسبوقا بعدم، (..) والواجب ما كان وجوده لذاته فلا يكون ما فرض واجبا وهو تناقض محال" (محمد، ع، ص 32).

بالقياس على ماهية الواجب يُستدعى فهمنا للممكن، والممكن في اصطلاح المتكلمين جواز الوجود، ولكن استحالة عدمه محال، وحتى لا يحدث التخليط والإيهام في حقيقة واجب الوجود، أورد المتكلمون تمييزا دقيقا في حدّ الذات بينهما" بل واجب الوجود مخالف بذاته وحقيقته لباقي الذوات، ولا مشاركة بينه وبينها في غير التسمية (..) ويلزم من ذلك أن تكون ذات واجب الوجود ممكنة لذاتها، ضرورة ثبوت ذلك في ممكن الوجود؛ وكل ذلك محال" (الآمدي، س، 2004، ص253)، فبان إذاً أن واجب الوجود موجود واجب لذاته، لا علائق له من جهة الممكنات كلها، وجدت أم عدمت.

الآن، إذا كان عقل المُلحد صريحاً فلا يسعُه إنكار أحكام واجب الوجود، فعقله لا يستوعب غيرها، وإن ادعى ذلك فهو جاحد منكر، فلا مخرج من الإقرار بأن كل ما خلا الوجود الواجب ممكنٌ، والممكن أقلُّ درجة من الواجب كونه المفتقر في وجوده إليه و"حقيقة الممكن هو المفتقر إلى المؤثر، بل الممكن هو المفتقر إلى الغير"(الآمدي، س، 2004، ص256) وعليه، لا يجوز عقلا استخلاص تصنيف آخر يُمايز أحكام الواجب والممكن، غير هذا التصنيف القاضي بمخالفة حقيقة واجب الوجود بالاستغناء الذاتي، والتبعية والافتقار للممكن، والممكن هو كل الموجودات المفتقرة إلى الواجب، فلا خيار يبقى للملحدين سوى الإيمان بحجة اليقين، الدامغة لكل أساطيرهم الكاذبة، وأباطيلهم السفسطائية الزائفة.

3 ـ ثنائية القِدَم والحدوث:

تتعلق أحكام القِدَم والحدوث بأحكام الواجب والممكن، لتفضي في مقاصدها إلى إثبات صانع العالم وبارئه-سبحانه- وتُعدّ ثنائية القِدَم والحدوث من أهم الدّعامات الكلامية التي بنى عليها المتكلمون حججهم ضد الخصوم، ولاسيما المنكرين الجاحدين لوجود الصانع كالملحدين الدهريين.

ابتداء اتفق جمهور المتكلمين أن "الله – تعالى – قديم لنفسه لا بِقِدَم زائد عليه، قديم بقِدم: أنه مختص في قيامه بنفسه بمعنى لأجله ثبت وجوده لا في مكان، كما اختص المتحيز بمعنى لأجله كان مختصّا بالحيز، فهو مع بعد عن دلالة لفظ القديم؛ فالقِدَم يرجع حاصله إلى صفة نفي: وهي وجوده لا في مكان، والصفات السَّلبية لا تعلل بخلاف الصفات الثبوتية" (الآمدي، س، دت، ص451). إذاً؛ فالقِدمية تختص بالله بمعنى اللا تحيز كالممكنات، وتاليا الذي لا أول له في الزمان.

أما الحدوث الذي يقابل القدم ويستلزمه عقلا، فحاصله أنه الذي " لم يكن فكان، وقد يعبّرون عنه بأنه المسبوق بالعَدم، والفلاسفة، يطلقون الحدوث ويريدون به: الاستفادة من الغير،

ويحكمون بحدوث الجواهر، مع زعمهم أنها سرمدية ممكنة بذاتها واجبة بوجوب عللها"، (الفهري، ش، 2010، ص168) ومن هذا الإيراد تتفاضل مقولتا القِدم والحدوث على مستوى العلاقة بين الله –تعالى- والعالم في منطق المتكلمين هو:" كل موجود سوى الله تعالى، وهذه عبارة سديدة على رأي من ينفي الأحوال، والعالم كل ثابت سوى الله تعالى"، (الفهري، ش، 2010، ص168) وفي هذا الحيز من المفيد ذكر ما قاله أمير المؤمنين علي –عليه السلام – وقد سبق المتكلمين بحدّ ماهية المحدث أو العالم فقال:" وَكُلُّ قَائم في سوَاه مَعْلُولٌ".(الإمام علي، 2010، ص208) يعنى سوى الله تعالى، وحقيقة الحال أن كل ما دون الله تعالى معلول وهو العلة الفاعلة لكل المعلولات من لدنه، لهذا كانت محدثة وهو القديم.

ينكر المُلحدون الدهريون القديم بصفة مطلقة ويستدلون على ذلك بقدمية المُحدث، أو العالم، وما يجري مجراه من أحكام الدّهر، والكائنات الحية بما فيها الإنسان، وبنوا دليلهم في المُحدث كما يلي:" وقالوا: إن كان للأجسام مُحدِثٌ لم يخلُ من أحد ثلاثة:

- إما أن يكون مثلها من جميع الوجوه.
- وإما أن يكون خلافها من جميع الوجوه.
- وإما أن يكون مثلها من بعض الوجوه، وخلافها من بعض الوجوه.
- قالوا: فلو كان مثلها من جميع الوجوه، لزم أن يكون مُحدَثا مثلها، وهكذا فهي محدثة أبداً.
- وإن كان كان مثلها في بعض الوجوه لزمه أيضاً من مماثلتها في ذلك البعض ما يلزمه من مماثلته لها في جميع الوجوه من الحدوث، إذ الحدوث لازم للبعض كلزومه للكل ولا فرق.
- وإن كان خلافها من جميع الوجوه فمحال أن يفعلها لأن هذا هو حقيقة الضد والتناقض، إذْ لا سبيل إلى أن يفعل الشيء ضده من جميع الوجوه، كما لا تفعل النار التبريد".(ابن حزم، دت، ص109).

هذه أبرز المشاغب التي بنى عليها الملحدون أسطورتهم في نفي الصانع القديم، وبالتالي لإثبات أزلية العالم من كل الوجوه، ولكن الردود الكلامية كانت بالمرصاد وهي كالتالي وفق الشبهات المذكورة آنفا:

حاصل فساد دعوى الملحدين بيَّنها المتكلمون في كلمة جامعة وهي أن الله تعالى ليس ضدًّا ونقيضا للمحدثات بل مخالف لها، والمخالفة ليست ضدا ولا نقيضا، وهنا رد ابن حزم على الملاحدة بقوله في حقيقة المحدثات "بل هو خلافها من جميع الوجوه، وإدخالكم –على هذا الوجه – أنه حقيقة الضد والنقيض والضد لا يفعل ضده، كما لا تفعل النار التبريد إدخال فاسد، لأن البارئ تعالى لا يوصف بأنه ضد لخلقه، لأن الضد: هو ما حُمل التضاد، والتضاد: هو اقتسام الشيئين طرفي البعد تحت جنس واحد، فإذا وقع أحد الضدين ارتفع الآخر، وهذا الوصف بعيد عن البارئ تعالى".(ابن حزم، دت، ص111) فكيف يصمد دليل الملاحدة أمام هذا البرهان الصادق والواضح البيّن ؟

ولا بأس بإضافة رد الخياط المعتزلي على دعوى الملاحدة القاضي بلا تناهي المحدثات، بُرهاناً لهم على الأزلية والدهرية للعالم، فقال:" ليس يخلو ما مضى من قطع الأجسام من أن يكون متناهيا أو غير متناه، فإن كان متناهيا فله أول وهذا هدم قولكم، وإن كانت غير متناهية فليس له أوّل، وما لا أول له لا يجوز الفراغ منه، وفي الفراغ مما مضى دليل على نهايته"، (الخياط، دت، ص34) وفي هذا برهان قاطع ساطع يبطل دعوى سرمدية المُحدثات.

وبالمساوقة مع ما قلناه من قبل، وبناء على إلحاق ثنائية القِدم والحدوث بثنائية الواجب والممكن، تمّ النقض الكامل لأسطورة الملحدين، ولم يبق لهم أمام دعاويهم سوى العودة عليها وإبطالها بذاتهم، ومتى بقوا مُصرّين عليها، متشبثين بأباطيلهم، فهم إذاً للحق جاحدون، وللبرهان الصادق مكذّبون، والمتكلمون يملكون الحجة الراشدة، ومهمتهم الرد على الشبه والمشاغب وأشدها سفسطة أسطورة الإلحاد.

4 – ثنائية البقاء والفناء:

في أصول العقيدة الإسلامية وكل العقائد السماوية السابقة، البقاء لله والفناء لسواه، وقد نزلت آيات كثيرة في القرآن تؤكد هذا الأصل العقدي، أما البقاء في اصطلاح المتكلمين فحَدَّوهُ بقولهم:" الباقي هو الموجود الذي لم يتجدد وجوده، لأن القديم جل وعز باقٍ لم يزل ولا وقت أصلاً، وكذلك فلا يصحُّ تحديدهُ بأنه ما توالى عليه الوجود لأنه يقتضي مرور الأوقات عليه، فأما الشيخ أبو علي فقد حدَّ الباقي بأنه الموجود بغير حدوث، واقتضى هذا أن غير القديم -جل وعز- لا يسمى باقيا على الحقيقة" (ابن متويه، دت، ص152 -153)، إذاً؛ فالمتفرد بالبقاء هو القديم – تعالى- وما دونه من المصنوعات هي الداخلة في حيز الفناء، والله الباقي –سبحانه- هو سبب فنائها،

إذ هو سبب وجودها، أو بعبارة كلامية، الذي أجراها مجرى الأوقات، يُفنيها ثم يعيدها، وقتما يشاء ويبقى هو الأحد الصمد.

أما الفناء في لغة المتكلمين، فـ" أكد ما يدل على ذلك اجماع الأمة على أنه ـ تعالى ـ يفني الجواهر ثم يُعيد، وأنه تعالى قادر على إفناء الجواهر، هو معلوم ضرورة من حالهم، ويدل على ذلك أيضا قوله (هو الأول والآخر)(الحديد3)، وكونه أولا يقتضي أن يكون سابقا للموجودات، وكونه آخرا يقتضي أن يكون آخرا للموجودات"، (الشريف، م، 2012، ص151) فيقترن مفهوم الفناء بمفهوم البقاء، والملحدون بنفيهم للبارئ – تعالى- يرتكبون جناية نفي الباقي، والجناية الأكبر من تلك، أنهم يضعون مكان الباقي الفاني، أعني يرون الكون باقيا، ولا باقي من بعده، وفيما يلي نورد ردود المتكلمين على هذه المشاغب.

رد المتكلمون على أسطورة الملحدين في بقاء العالم وعدم فنائه، انطلاقا من إثبات قدرة الله – تعالى- على الإفناء والإعادة لكل الموجودات، ودليل ذلك أن: "الجواهر يصح وجودها في كل وقت، أو ما تقدره تقدير الوقت على العموم، إلا بحيث يؤدي إلى خروجها من أن يكون محدثة، بأن توجد فيما لم يزل، أو فيما يكون بينها وبين ما لم يزل أوقات متناهية، ووجودها في هذه الأوقات كلها يصح على سبيل الابتداء، وعلى جهة الاستمرار والبقاء، فيجب أن يجوز وجودها على سبيل الإعادة، لأن وجودها ابتداء وعلى سبيل الإعادة لا يختلف في نفسه".(القاضي، ع، 2012، ص449)، واعتمدوا في ذلك على الدليل السمعي والعقلي معاً، السمعي كما وردت آيات القرآن الكثيرة في إفناء الله –تعالى – لكل ما عداه، أما الدليل العقلي فاقتضى استدلاله من ورود الدليل السمعي ذاته، "فلما ورد السمع بأنها تفنى عرفت إثبات الفناء معنى يُضاد الجوهر من جهة العقل" (ابن متويه، دت، ص209)، وفي حال اعتراض الملحدين على فناء الجنة والنار وأهلهما، يكون الرد الكلامي بأن الله –تعالى- أخبر ببقائهما وأهلهما، ولا مُبدل لكلماته.

وفي معرض آخر أنكر الملحدون وجود الجنة والنار بداعي قولهم:" إن غرض القديم بالتكليف نفع المكلف، فإذا لم ينتفع المكلف بتكليف الله تعالى إياه، فليس يجوز أن يعاقب، وأكثر ما فيه أنه فوّت على نفسه النفع، فكيف يُحسن من الله تعالى أن يُعاقبه لذلك، وصار الحال فيه كالحال في الأجير إذا فوّت الأجرة على نفسه بأن ترك العمل، فكما أنه لا يحسن من المستأجر أن يجرده للسياط لتفويته الأجرة على نفسه، كذلك ههنا" (القاضي، ع، 1996، ص622). وكان الرد الكلامي المُفْحِم هو" أن الله تعالى لا يعاقب المكلَّف لأجل أنه فوّت على نفسه النفع بالتكليف، وإنما يعاقبه لإقدامه على القبيح وإخلاله بالواجب" (القاضي، ع، 1996، ص622) فمتى ألْحَد الملحدون تصدى لهم المتكلمون، ودحضوا أسطورتهم، والكلام حولهم يطول.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

خاتمة:

نستنتج مما تم إيراده ما يلي:

ـ هفّت المتكلمون أسطورة نفي الصانع بثنائية الواجب والممكن، وحاصلها: إما أن يكون العالم واجبا أو ممكنا، ولا يخلو من إحداها، فإن كان واجبا؛ فلا يفتقر إلى غيره، وإن كان ممكنا فهناك واجب أوجده، ولما ثبت أن العالم مفتقر في وجوده لغيره، فهو الممكن والواجب هو صانعه، ولا خيار للملحدين على هذا الدليل، ومن بقي على إلحاده فهو معاند مُكابر كذوب.

ـ كما هفّت المتكلمون أسطورة نفي الصانع بالاستناد على حُجّة القِدَم والحدوث، وهي المُكمِّلة لمقولتي الواجب والممكن، فالعالم إمّا أن يكون قديما أزليا لا أول له، وهو ادعاء الملاحدة، وإما أن يكون مُحدثا بعد العدم، ولكن وببرهان الجواهر والأعراض، القاضي بتناهي العالم مكانا وزمانا، اقتضى وجود القديم الذي تقدَّم العالم صانعا وبارئا له، وبهذا البرهان سقطت أسطورة نفي وجود الصانع التي يزعمها الملحدون.

ـ وفي الأخير أبطل المتكلمون مزاعم الملاحدة ببُرهان ثنائية البقاء والفناء، إذ وفوق الأدلة السمعية القرآنية المُصرحة ببقاء الله –تعالى – وفناء كل الموجودات، هناك حجج دامغة تثبت أن الفناء واجب عقلا، بالقياس على حتمية الابتداء، فطالما أن المحدثات لم تبتدئ من ذاتها، بل بعلة فاعلة وهي الصانع –جل وعز- فيجب عليها أن تفنى حين يريد لها الفناء، والموت دليل قاطع على ضرورة الفناء، والغاية الإلهية في سنن الكون تقتضي العودة إلى حياة أخرى، فتمّ البرهان الصادق الداحض لأسطورة الملاحدة النافية لوجود الله، وحاز المتكلمون شرف التهفيت والإبطال.

**

6- المصادر والمراجع:

بعد القرآن الكريم.

- الإمام علي(2010). نهج البلاغة، شرح الإمام محمد عبده، مراجعة: أحمد إبراهيم زهوة، بيروت، دار الكتاب العربي.

- الأفغاني جمال الدين(1320).رسالة الرد على الدهريين: نقلها من الفارسية: محمد عبده، ط3، مصر، مطبعة الموسوعات.

- الآمدي سيف الدين(2004). أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أحمد محمد المهدي، ج1، ط2، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية.

- الأندلسي ابن حزم(2010). الفصل في الملل والأهواء والنِّحل، تحقيق: سامي أنور جاهين، ج1، القاهرة، دار الحديث، .

- البحراني السيد هاشم(2006).البرهان في تفسير القرآن، حققه وعلق عليه: مجموعة من العلماء والمحققين الأخصائيين، ط2، ج3، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

- بدوي عبد الرحمن(1984). موسوعة الفلسفة، ج1، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .

- جهامي جيرار(2000)موسوعة مصطلحات ابن رشد الفيلسوف، ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

- الحفني عبد المنعم(2000).المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط3، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- الخياط المعتزلي(1993). أبي الحسين: كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، تحقيق: نيبرج، ط2، بيروت، أوراق شرقية.

- دغيم سميح(2001). موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي: ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

- دغيم سميح(1998). موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، ط1، ج1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

- الزمخشري أبو القاسم(2009). تفسير الكشاف، تعليق: خليل مأمون شيحا، ط3، بيروت، دار المعرفة، .

- السنوسي محمد بن يوسف(2009) أم البراهين، تحقيق: خالد زهري، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الشريف المرتضى: الذخيرة في علم الكلام، ط1، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، 2012.

- الشريف عمرو(2016) الإلحاد مشكلة نفسية، علم نفس الإلحاد، ط1، القاهرة، نيو بوك للنشر والتوزيع.

- عبده محمد: رسالة التوحيد، تصدير: عاطف العراقي، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- الغزالي أبو حامد(د. ت)المنقذ من الضلال، تحقيق وتقديم: جميل صليبا، بيروت، دار الأندلس.

- الغزالي أبو حامد(2017). فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: ط1، بيروت، دار المنهاج للدراسات، .

- غلام علي يعقوبي ورفاعة إبراهيم وآخرون(1436). معجم المصطلحات الكلامية، مجلد1، إيران، مجمع البحوث الإسلامية.

- الفهري شرف الدين(2010). شرح معالم أصول الدين، تحقيق: نزار بن علي حمادي، الأردن، دار الفتح للدراسات والنشر.

- القاضي عبد الجبار(2012). المغني في أبواب التوحيد والعدل؛ دراسة وتحقيق: محمد خضر نبها، باب التكليف، بيروت، دار الكتب العلمية.

- القاضي عبد الجبار(1996). شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عثمان عبد الكريم، ط3، القاهرة، مكتبة وهبة.

- المعتزلي النجراني الحسن بن متويه(د.ت) التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض، تحقيق: سامي نصر لطف وفيصل بدير عون، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون تاريخ.